الأمم المتحدة
A/79/7/Add.27
الجمعية العامة
Distr.: General
6 December 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 139 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

التقديرات المنقحة الناشئة عن القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين

التقرير الثامن والعشرون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة الناجمة عن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين (A/79/554). وخلال نظر اللجنة في التقرير، تلقت معلومات وإيضاحات إضافية، اختُتمت بردود خطية وردت في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

2 - وبالنسبة لعام 2025، يقترح الأمين العام في تقريره احتياجات ناشئة عن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، المعقودة في الفترة من 5 أيلول/سبتمبر 2023 إلى 10 أيلول/سبتمبر 2024، والتي لم تُرصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025. ويبلغ الأثر المترتب في الميزانية لعام 2025، باستثناء الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ما قدره 700 454 4 دولار، ويتعلق بخمسة قرارات ومقررين صادرة عن الجمعية العامة، موزعة على النحو التالي: القرار 282/78: 400 389 دولار؛ والقرار 317/78: 100 934 دولار؛ والقرار 318/78: 000 884 دولار؛ والقرار 322/78: 400 209 دولار؛ والقرار 330/78: 000 60 دولار؛ والمقرر 558/78: 200 43 دولار؛ والمقرر 560/78: 600 934 1 دولار.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا - اعتبارات عامة

3 - زُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بمعلومات تتعلق بالتقييمات التي أجريت لتحديد الأنشطة المدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 التي يمكن إنهاؤها أو تأجيلها أو تقليصها أو تعديلها خلال عام 2025، والإجراءات المتخذة لاستيعاب التكاليف الإضافية الناشئة عن قرارات الجمعية العامة ومقرراتها داخل المكاتب والإدارات. وزُودت اللجنة أيضا بمعلومات تتعلق بنفقات عام 2024 مقابل الميزانيات المعتمدة والمخصصات بحسب الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف للمكاتب والإدارات التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومكتب الشؤون القانونية؛ وإدارة التواصل العالمي؛ وإدارة الدعم العملياتي؛ وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وتنوه اللجنة بأنها أُبلغت بأنه بسبب حالة السيولة، أُصدرت مخصصات جزئية فقط وبأن الكيانات بحاجة إلى إدارة الموارد بناءً على المخصصات الجزئية.

4 - وتذكِّر اللجنة الاستشارية بأنها أُبلغت، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024، بأن ليس لدى الأمانة العامة آلية لكي تتتبع، بشكل منفصل، النفقات المتصلة بالتمويل المعتمد في إطار التقارير عن التقديرات المنقحة والنفقات المتصلة بالتمويل المعتمد في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة. ورأت اللجنة أن هناك حاجة إلى بيان جميع الأموال المقدمة من الدول الأعضاء بطريقة مفصلة وشفافة (A/78/7، الفقرة سادسا-4)، وهو ما أيدته الجمعية العامة في قرارها 252/78. وتذكّر اللجنة بأنها أُبلغت مرة أخرى، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، بأن ليس لدى الأمانة العامة آلية قائمة لكي تتتبع، بشكل شامل، الموارد البشرية والنفقات المتعلقة بكل ولاية على حدة (A/79/7، الفقرة سادسا-11).

5 - **وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن قلقها من أن الأمانة العامة لم تنشئ نظاما لتتبع النفقات المتصلة بالولايات المقترحة في التقارير عن التقديرات المنقحة والنفقات المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة، والذي لا يمكن بدونه رصد استخدام الموارد وأوجه كفاءتها (انظر أيضا A/79/7، الفقرة سادسا-11). وتشدد اللجنة على أهمية الشفافية والمساءلة في استخدام موارد الدول الأعضاء، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينشئ نظاما لتتبع النفقات بحسب الولاية وإدراج المعلومات ذات الصلة عن استخدام الموارد في تقرير الأداء المقبل.** وستواصل اللجنة الاستشارية مناقشة مسألة تتبع الأداء في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026.

6 - **وفيما يتعلق بالقدرات الحالية للإدارات وعبء العمل ومهام الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة فيما يتصل بالولايات الجارية، تشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة تقديم هذه المعلومات بصورة تلقائية في سياق الاحتياجات الناشئة عن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والمتعلقة بالولايات الجديدة والمعدلة. وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن رأيها بأنه، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 252/78، يجب أن يكون تنفيذ الولايات بالكامل وبفعالية وكفاءة دائما هو العامل المهيمن في تحديد احتياجات الأمانة العامة من الموارد بما يتناسب مع ذلك ومع هيكل ملاكها من الموظفين بوجه عام، مع تحديد أوجه الكفاءة وتجنب ازدواجية الجهود، بما في ذلك من خلال تحسين التنسيق والتعاون فيما بين الإدارات والكيانات (A/79/7، الفقرة 16؛ وانظر أيضاً A/78/7، الفقرتان 18 و 19).**

7 - وفيما يتعلق بالاحتياجات المتصلة بالوثائق والترجمة التحريرية، تُذكّر اللجنة الاستشارية بأنها زُودّت بمعلومات بشأن استخدام الترجمة بمساعدة الحاسوب والترجمة الآلية في تسريع عملية الترجمة التحريرية ومساعدة إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على تذليل الصعاب المرتبطة بحجم العمل والمواعيد النهائية (A/78/7، الفقرة أولا-113). وأُبلغت اللجنة أيضا بأن نظم الترجمة الآلية ساعدت على تحسين خدمات الترجمة التحريرية وغيرها من الوثائق، كما يتضح من التقييم المستقل الذي أجري لنظام eLUNa، والذي خلص إلى أن إمكانية إحراز تقدم كبير لا تزال قائمة وأنه يمكن الحصول على نتائج أفضل بكثير، مما يشير إلى أن دوائر الترجمة التحريرية يمكن أن تعمل بصورة أكثر كفاءة، وذلك على سبيل المثال من خلال الاستفادة بدرجة أكبر من قدرة نظام eLUNa على إعادة تدوير الوثائق عن طريق تطبيق منهجية النص المكرر في الفترة ما بين عامي 2023 و 2026، وتطبيق معدل أعلى من خصم النص المكرر من إنتاجية الوثائق الدورية المعاد تدويرها بكثرة، مما يؤدي إلى زيادة أوجه الكفاءة (A/79/7، الفقرة أولا-66). **وتذكر اللجنة الاستشارية بالمعلومات ذات الصلة التي قدمتها إليها الأمانة العامة فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/7، الفقرات أولا-98 إلى أولا-100)، ولا سيما فيما يتعلق بمنهجية النص المكرر الجديدة، أو استخدام النص المعاد تدويره، التي ستنفذ على مدى ثلاث سنوات، حتى منتصف عام 2026، ومن المتوقع أن تؤدي إلى تحقيق وفورات مع مرور الوقت (A/79/7، الفقرة أولا-67).**

8 - وتذكر اللجنة الاستشارية أيضا بأن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تحتفظ بقدرة جماعية إجمالية على تجهيز الوثائق، رغم أن اللجنة أُبلغت بأن هذه القدرة أقل بكثير من عبء عملها السنوي وغير مناسبة لاعتبارها مصدرا للقدرة على استيعاب ولايات جديدة، بالنظر إلى عدم إمكانية التنبؤ بحجم تلك الولايات ونطاقها وتوقيتها (A/77/7/Add.28، الفقرة 5). **وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد رأيها القائل بأنه ينبغي للأمانة العامة أن تبذل مزيدا من الجهود لاستخدام القدرة الجماعية الإجمالية لتجهيز الوثائق على النحو الأمثل، من أجل زيادة القدرة الاستيعابية، كلما أمكن ذلك (A/78/7/Add.27، الفقرة 7).**

ثالثا - الاحتياجات من الموارد

قرار الجمعية العامة 282/78: اليوم الدولي للتفكر في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها

9 - طلبت الجمعية العامة في قرارها 282/78 إلى الأمين العام أن يضع برنامجا للتوعية بعنوان "الإبادة الجماعية في سريبرينتسا والأمم المتحدة"، يبدأ أنشطته بالأعمال التحضيرية للذكرى السنوية الثلاثين في عام 2025، وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يوجه انتباه جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني إلى القرار 282/78 من أجل الاحتفال به على النحو المناسب (A/79/554، الفقرة 2 (أ)).

10 - وتبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد لعام 2025 المتعلقة بالقرار، والتي لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، ما مجموعه 400 389 دولار، تشمل 600 135 دولار في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، البعثات السياسية الخاصة، المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون والمستشارون والممثلون الخاصون والشخصيون للأمين العام، و 800 253 دولار في إطار الباب 28، التواصل العالمي، وهي احتياجات مطلوبة لتنفيذ الميزانية البرنامجية لعام 2025. ويلزم مبلغ إضافي قدره

600 24 دولار في عام 2025 في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وستُدرج الاحتياجات من الموارد اعتبارا من عام 2026 فصاعدا في الميزانية البرنامجية المقترحة ذات الصلة في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، البعثات السياسية الخاصة، المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون والمستشارون والممثلون الخاصون والشخصيون للأمين العام، وفي إطار الباب 28، التواصل العالمي (المرجع نفسه، الفقرات 6 و 14 إلى 16 والجدول 1).

11 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الأنشطة الجديدة أو الموسعة التي يتعين الاضطلاع بها لتنفيذ طلبات الجمعية العامة تشمل ما يلي: الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتفكر في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها، في مقر الأمم المتحدة، وفي الميدان، على الصعيدين الوطني والإقليمي، من خلال مراكز الأمم المتحدة للإعلام؛ ووضع وتنفيذ برنامج لإحياء الذكرى، بما في ذلك أنشطة تثقيفية وتوعوية على مدار العام في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان، بالإضافة إلى منتجات إعلامية، وأنشطة تثقيفية وأنشطة للتواصل مع الضحايا والناجين، وإعداد محتوى موجه والتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف معالجة الشواغل الخاصة بالسياق والمحددة زمنيًا فيما يتعلق بالوقاية (المرجع نفسه، الفقرة 5).

الموارد المتصلة بالوظائف

12 - تتألف الموارد المتعلقة بالوظائف من الإنشاء المقترح لوظيفة واحدة لموظف إدارة برامج (ف-3) في مكتب المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية، ووظيفة واحدة لموظف إدارة برامج (ف-4) في إدارة التواصل العالمي. وترد تفاصيل المهام المتصلة بالوظيفتين في الفقرتين 7 و 8 من تقرير الأمين العام. وزُوّدت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بمعلومات تتعلق بمتطلبات إنشاء برنامج للتوعية، بما في ذلك عمليات التخطيط والتنسيق والتنفيذ، وأنشطة برنامج التوعية ومنجزاته المستهدفة، وأُبلغت بأن المقترح يوفر إطارا للتعاون يتيح إمكانية الاستفادة من قدرات كل من المكتب والإدارة.

13 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن وظيفة موظف إدارة البرامج (ف-3) ستوفر الدعم الموضوعي في إعداد مواد الاتصالات المتعلقة بالتوعية، بما في ذلك فيما يتصل بتفاعلات الأمم المتحدة السابقة والحالية في البلد والمنطقة، والشواغل المستمرة بشأن إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد جرائم الحرب، والسرديات المثيرة للانقسام بشأن أحداث الماضي. وأُبلغت اللجنة أيضا أن القدرات الحالية للمكتب تتعلق بولاية عالمية، وبالتالي فإن القدرات المكرسة بالكامل لمنطقة أو بلد معينين ليست مستدامة. **وترى اللجنة الاستشارية أن الأنشطة المطلوبة من الوظيفة مؤقتة بطبيعتها وتتعلق أساسا باحتياجات موضوعية في الفترة الأولية لإنشاء برنامج التوعية والروابط المطلوبة مع مختلف أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى دور مكتب المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية في الاستفادة من التعاون القائم مع المكاتب والإدارات والكيانات الأخرى. ولذلك، توصي اللجنة بأن تكون الوظيفة المقترحة لموظف إدارة برامج (ف-3) وظيفة مؤقتة برتبة ف-3.**

14 - وفيما يتعلق بوظيفة موظف إدارة البرامج (ف-4)، أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الوظيفة ستوفر التنسيق العام لإعداد المحتوى الموضوعي في مسودات مختلف المواد المتعلقة ببرنامج التوعية الثقافية، وأنها ستدمج في شعبة التوعية، في إطار قسم التوعية الثقافية، مع وجود ملاك موظفين قائم ممول من الميزانية العادية، يتألف من وظيفتين برتبة ف-4 ووظيفة واحدة برتبة ف-3 (مساعدة مؤقتة

عامة) ووظيفة واحدة برتبة ف-2 ووظيفتين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى). **وبالنظر إلى ملاك الموظفين القائم بالفعل في قسم التوعية الثقافية التابع لإدارة التواصل العالمي، ومع مراعاة العدد الكبير من الوظائف في الإدارة عموما، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء الوظيفة المقترحة لموظف إدارة برامج (ف-4). وينبغي تعديل جميع الموارد غير المتصلة بالوظائف بناء على ذلك.**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

15 - يرد بيان الموارد غير المتصلة بالوظائف في الجدول 1 بالنسبة لعامي 2025 و 2026 والسنوات اللاحقة، وفي الفقرات 9 إلى 13 من تقرير الأمين العام. وتتألف الموارد لعام 2025 بشكل أساسي مما يلي:

(أ) سفر الموظفين: بالنسبة لمكتب المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية، يقترح رصد مبلغ متكرر قدره 000 25 دولار لتغطية تكاليف سفر الموظفين للمشاركة في أنشطة بناء القدرات والتوعية في البوسنة والهرسك التي تركز على الوقاية. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه من المتوخى القيام بأربع رحلات لموظف واحد من نيويورك إلى سراييفو؛

(ب) الخدمات التعاقدية: بالنسبة لقسم التواصل العالمي، يُقترح رصد مبلغ 900 76 دولار لتغطية تكاليف تطوير موقع شبكي مخصص يتعلق باليوم الدولي للتفكر في الإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينتسا في عام 1995 وإحياء ذكراها، ولبرنامج التوعية (000 30 دولار، منها اعتماد غير متكرر قدره 000 25 دولار)؛ وتطوير محتوى للتثقيف والتوعية والترجمة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة واللغات الأخرى ذات الصلة (000 20 دولار، اعتماد متكرر)؛ والأنشطة والمناسبات التثقيفية والتوعوية، بما في ذلك المعارض وحلقات النقاش وعروض الأفلام وغيرها (000 25 دولار، اعتماد متكرر)؛ وخدمات الحوسبة الشخصية الأساسية المرتبطة بالإنشاء المقترح لوظيفة موظف إدارة برامج (ف-4) (900 1 دولار، اعتماد متكرر)؛

(ج) اللوازم والمواد: بالنسبة لقسم التواصل العالمي، يقترح رصد مبلغ 200 30 دولار لتغطية تكاليف إنشاء أصول رقمية وللعلامات التجارية وأنشطة التوعية على نطاق شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام (000 30 دولار، اعتماد متكرر)، وتكاليف القرطاسية واللوازم المكتبية المرتبطة بالإنشاء المقترح لوظيفة موظف إدارة البرامج (ف-4) (200 دولار، اعتماد متكرر). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن ما يقرب من 30 مركزا من مراكز الأمم المتحدة للإعلام تحتاج إلى مبلغ 000 1 دولار من أموال بدء التشغيل لكل منها لدعم أنشطتها لليوم الدولي وأنشطة برنامج التوعية، وبأن مراكز الإعلام تسعى إلى إقامة شراكات والحصول على الدعم من الشركاء الخارجيين الذين تم التحقق من سجلاتهم، ومن أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومكاتب المنسقين المقيمين، والمكاتب الميدانية لوكالات الأمم المتحدة، والحكومات المحلية والسلك الدبلوماسي، والمدارس، والمنظمات والشبكات المحلية، والمتاحف، ومنظمات المجتمع المدني؛

(د) المنح والتبرعات: فيما يتعلق بإدارة التواصل العالمي، سيلزم رصد مبلغ متكرر قدره 000 20 دولار لتغطية تكاليف سفر المتكلمين والمشاركين في حلقات النقاش لحضور المناسبة التذكارية السنوية في مقر الأمم المتحدة.

16 - **وتشجع اللجنة الاستشارية مكتب المستشارة الخاصة المعنية بمنع الإبادة الجماعية وإدارة التواصل العالمي على السعي إلى تحقيق الكفاءة في استخدام مواردهما غير المتصلة بالوظائف إلى أقصى حد ممكن، وتوصي بما يلي: (أ) تخفيض الموارد المقترحة تحت بند سفر الموظفين بنسبة**

15 في المائة (800 3 دولار)؛ (ب) تخفيض الموارد المقترحة تحت بند اللوازم والمواد بنسبة 30 في المائة (100 9 دولار).

قرار الجمعية العامة 317/78: خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود

17 - أقرت الجمعية العامة في قرارها 317/78 الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعنونة "خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود". وفي خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، طُلب إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين عن تنفيذ خطة العمل مقترحات لكفالة اتباع نهج منسق ومتسق وفعال على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنمية القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز تنفيذ خطة العمل ورصدها وتقييمها؛ وأن يقوم بتقديم توصيات لتعزيز إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمنتدى التابع لها. وطُلب إلى الأمين العام أيضا أن يشكل فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لوضع إطار للرصد والتقييم، على أن يكتمل وضع الإطار في موعد لا يتجاوز الربع الثاني من عام 2025؛ وأن يعد تقريرا سنويا عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل. ودعيت الجمعية العامة أيضا إلى إجراء استعراض شامل نصف مرحلي لخطة العمل، يُسترشد فيه بالاجتماعات التحضيرية الإقليمية، لتسليط الضوء على حلول لمعالجة الثغرات والتحديات التي تواجه تنفيذ خطة العمل وتحديد الأولويات للأعوام الخمسة الأخيرة من تنفيذها (المرجع نفسه، الفقرة 2 (ب)).

18 - وتبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد لعام 2025 المتصلة بالقرار، والتي لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، ما مجموعه 100 934 دولار، تشمل 500 24 دولار في إطار الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، و 800 683 دولار في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، و 800 225 دولار في إطار الباب 10، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي احتياجات مطلوبة لتنفيذ الميزانية البرنامجية لعام 2025. ويلزم مبلغ إضافي قدره 600 64 دولار في عام 2025 في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، وستدرج الاحتياجات من الموارد اعتبارا من عام 2026 فصاعدا في الميزانية البرنامجية المقترحة ذات الصلة في إطار البابين 2 و 9 (المرجع نفسه، الفقرات 30 إلى 32).

19 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الأنشطة الجديدة أو الموسعة التي يلزم الاضطلاع بها لتنفيذ طلبات الجمعية العامة هي كما يلي:

(أ) الأنشطة الجديدة التي ستضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كجزء من تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك وضع إطار للرصد والتقييم، وإصدار منشور عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، وإعداد مقترحات لكفالة اتباع نهج منسق ومتسق وفعال على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنمية القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) ستشترك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في دعم وضع توصيات لتعزيز إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لوضع إطار للرصد والتقييم، وسيكون

المكتب بمثابة الكيان الرئيسي المسؤول عن تنفيذ شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمنتدى التابع لها؛

(ج) طلب تقديم تقرير سنوي يشكل إضافة إلى عبء عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات المتعلق بالوثائق بواقع تقرير واحد يبلغ عدد كلماته 500 8 كلمة بجميع اللغات الرسمية الست في عام 2025 وكل عام بعد ذلك حتى عام 2034 (المرجع نفسه، الفقرات 20 إلى 23).

الموارد المتصلة بالوظائف

20 - تتألف الموارد المتصلة بالوظائف من الإنشاء المقترح لوظيفة مؤقتة واحدة لإحصائي (ف-3) للفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2025 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2034 في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدعم إعداد التقرير السنوي الجديد عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، استنادا إلى بيانات مستمدة من إطار الرصد والتقييم (المرجع نفسه، الفقرة 26). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الوظيفة مقترحة في إطار البرنامج الفرعي 4، الإحصاءات، لتنسيق وضع وتنفيذ إطار مؤشرات خطة العمل، وتيسير تجميع البيانات، وإعداد التقرير السنوي عن خطة العمل، والتنسيق والتعاون مع الإحصائيين وموظفي البيانات من اللجان الاقتصادية الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تغطي الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأُبلغت اللجنة أن الوظائف الإحصائية في الإدارة، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، شملت 11 وظيفة برتبة ف-5 و 16 وظيفة برتبة ف-4 و 15 وظيفة برتبة ف-3 و 14 وظيفة برتبة ف-2 ووظيفتين مؤقتتين برتبة ف-5 لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، اعتبارا من عام 2017 حتى عام 2030.

21 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بالدعم الحالي لخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية المقدم من وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (1 ف-5، و 1 ف-4، و 2 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى))، ومن وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (1 ف-5، و 2 ف-4، و 1 ف-3، و 1 ف-2)، بالإضافة إلى الموارد المتصلة بوظائف البيانات الإحصائية في اللجان الاقتصادية الإقليمية وتوافر موظفي البيانات في مكاتب المنسقين المقيمين. وتلاحظ اللجنة الآليات القائمة المشتركة بين الوكالات لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والوظائف التي تدعم عمل الفريق الاستشاري، إلى جانب الولاية المشتركة بين الإدارة والمكتب لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. **وبالنظر إلى ملاك الموظفين الموجود بالفعل داخل الأمانة العامة والمنظومة الإنمائية الأوسع نطاقا الذي يدعم العمل المتعلق بخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء الوظيفة المؤقتة المقترحة لإحصائي (ف-3). وينبغي تعديل جميع الموارد غير المتصلة بالوظائف بناء على ذلك.**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

22 - يرد بيان الموارد غير المتصلة بالوظائف في الجدول 2 بالنسبة لعام 2025 والسنوات اللاحقة حتى عام 2034، وفي الفقرتين 27 و 28 من تقرير الأمين العام. وتتألف الموارد لعام 2025 بشكل أساسي مما يلي:

(أ) تكاليف الموظفين الأخرى:

'1' بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 700 275 دولار للمساعدة المؤقتة العامة، وتحديداً موظفان للتنمية المستدامة برتبة ف-3 لمدة 9 أشهر لكل منهما في عام 2025 لإجراء البحوث ودعم وضع المقترحات، إلى جانب تشكيل ودعم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات؛ وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن وظيفة مؤقتة واحدة هي لدعم العمل مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، في ضوء طلب إعداد إطار الرصد والتقييم بحلول الربع الثاني من عام 2025؛ وستغطي هذه الوظيفة مهام جمع المعلومات غير الإحصائية من جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية الثلاث بالتشاور مع اللجان الإقليمية، وستدعم المشاورات المنتظمة الرسمية وغير الرسمية مع الدول الأعضاء بشأن وضع الإطار. أما الوظيفة المؤقتة الثانية فستعمل، إلى جانب الخبيرين الاستشاريين المقترحين في إطار البرنامج الفرعي 4، الإحصاءات (انظر الفقرة 22 (ب) أدناه)، على دعم التنفيذ الطويل الأجل للفقرة 40 من خطة العمل. **وبالنظر إلى ملاك الموظفين الموجود بالفعل لدعم خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر الفقرتين 20 و 21 أعلاه)، والمهام التي سيضطلع بها موظفا التنمية المستدامة، إلى جانب الاحتياجات المقترحة من الخبراء الاستشاريين لوضع إطار المؤشرات والخبراء الاستشاريين لدعم الأعمال المتصلة بخطة العمل، توصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة لموظف تنمية مستدامة (ف-3) لمدة 9 أشهر. وينبغي تعديل جميع الموارد غير المتصلة بالوظائف بناء على ذلك؛**

'2' فيما يتعلق بمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، يلزم توفير مبلغ غير متكرر قدره 800 225 دولار تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى لوظائف المساعدة المؤقتة العامة في عام 2025، بما في ذلك: 800 126 دولار لموظف تنمية مستدامة (ف-3) لمدة 9 أشهر؛ و 000 99 دولار لموظف إدارة برامج (ف-4) لمدة 6 أشهر. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الوظيفة المؤقتة برتبة ف-3 مطلوبة للمساعدة في إعداد تقرير يتضمن توصيات لتعزيز إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية والمنتدى التابع لها، من المقرر أن يقدم خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثمانين للجمعية العامة؛ وستكون مخصصة للعمل التكميلي في إعداد التقرير والأعمال الأخرى ذات الصلة بإعداد التقرير، بما في ذلك الأعمال التحليلية والبحثية؛ وفي إعداد موجزات السياسات والحلقات الدراسية بشأن الشراكات لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية للمساهمة في التقرير وتوصياته. وأُبلغت اللجنة أيضا أن جزءا من العمل مدعوم من جانب موظف إدارة البرامج (ف-3) في وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة للمكتب، وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2024 من جانب موظف فني مبتدئ. وفيما يتعلق بالوظيفة من الرتبة ف-4، أُبلغت اللجنة بأن الوظيفة ستدعم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في وضع إطار للرصد والتقييم؛ وتوفير

التحليل والتوجيه بشأن الأهداف والمؤشرات لبناء إطار العمل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ وستكون مكملة لعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. **ومع مراعاة الملاك الوظيفي الحالي المخصص لدعم خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية داخل مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وطبيعة المهام التي ستقدم، وكذلك توافر الدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظومة الإنمائية الأوسع نطاقا (انظر الفقرتين 20 و 21 أعلاه)، توصي اللجنة الاستشارية بإنشاء وظيفة مؤقتة واحدة لموظف تنمية مستدامة (ف-3) لمدة 6 أشهر. وينبغي تعديل جميع الموارد غير المتصلة بالوظائف بناء على ذلك؛**

’3‘ بالنسبة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، يلزم توفير موارد متكررة للاحتياجات من الوثائق قدرها 500 24 دولار لعام 2025 وللسنوات اللاحقة حتى عام 2034 تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى؛

(ب) الخبراء الاستشاريون: بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 000 228 دولار في عام 2025 لتغطية تكاليف خبير استشاري واحد رفيع المستوى في مجال مؤشرات التنمية، لتوفير القيادة التنفيذية لعملية فريق الخبراء، وخبير استشاري واحد لإجراء البحوث الأساسية وجمع البيانات. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الخبيرين الاستشاريين مقترَحان في إطار البرنامج الفرعي 4، الإحصاءات، لدعم تنفيذ الفقرة 40 من خطة العمل، إلى جانب موظف التنمية المستدامة الثاني (ف-3) (انظر الفقرة 22 (أ) ’1‘ أعلاه). وأُبلغت اللجنة بأنه لا توجد حاليا خبرة داخلية لإجراء البحوث ودعم وضع مقترحات فيما يتعلق بالقرار، وبأن وضع وتنفيذ إطار مؤشرات للدول الجزرية الصغيرة النامية يتطلب معرفة وخبرة ودراية متخصصة للغاية بشأن تلك المجموعة المعينة من البلدان. **بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ توافر قدرات قائمة تعمل في خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الفقرتين 20 و 21 أعلاه) داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وداخل المنظومة الإنمائية الأوسع نطاقا التي تدعم خطة العمل، بالإضافة إلى الاحتياجات المقترحة من الخبراء الاستشاريين لوضع إطار المؤشرات لخطة العمل. ولذلك، توصي اللجنة بتخفيض قدره 20 في المائة (600 45 دولار) في الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين؛**

(ج) الخبراء: بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 000 58 دولار في عام 2025 لوضع إطار المؤشرات لخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) سفر الموظفين: يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 000 10 دولار في عام 2025 لتغطية سفر موظفي لجنتين اقتصاديتين إقليميتين.

قرار الجمعية العامة 318/78: طرائق عقد ”مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي“ تحت عنوان ”مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية“

23 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 318/78، في جملة أمور، أن يُعقد ”مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي“ تحت عنوان ”مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية“ على مستوى رؤساء الدول

أو الحكومات في دولة قطر في الفترة من 4 إلى 6 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2025، ورحبت بعرض حكومة قطر استضـافة مؤتمر القمة في عام 2025؛ وقررت أيضـا أن يعتمد مؤتمر القمة إعلانًا سـياسـيًا مقتضـبا وعملي المنحى ويكون ذا نهج متمحور حول التنمية الاجتماعية ويعطي زخما لتنفيذ خطة عام 2030. وقررت الجمعية العامة كذلك أن يتألف مؤتمر القمة من جلســـات عامة، وجزء افتتاحي في اليوم الأول وجزء ختامي في اليوم الثالث، وأن يعقد مؤتمر القمة اجتماعي مائدة مستديرة رفيعي المستوى، يشترك في رئاسة كل منهما رئيســـا دولة أو حكومة، أحدهما من بلد متقدم النمو والآخر من بلد نام. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدِّم المساعدة والدعم اللازمين لتنظيم مؤتمر القمة والتحضير له (A/79/554، الفقرة 2 (ج)).

24 - وتبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد لعام 2025 المتصـلة بالقرار، والتي لم ترصـد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، ما مجموعه 000 884 دولار، تشـــمل 800 248 دولار في إطار الباب 2، شـــؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، و 400 576 دولار في إطار الباب 9، الشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية، و 800 58 دولار في إطار الباب 28، التواصـل العالمي، وهي احتياجات مطلوبة لتنفيذ الميزانية البرنامجية لعام 2025. وســـيلزم مبلغ إضـــافي قدره 200 60 دولار في عام 2025 في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (المرجع نفسه، الفقرتان 44 و 45).

25 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الأنشطة الجديدة أو الموسعة التي يلزم الاضطلاع بها لتنفيذ طلبات الجمعية العامة تتعلق بالأنشـــطة الموضـــوعية لدعم مؤتمر القمة في قطر في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وعمليته التحضـيرية، التي ستقدمها إدارة الشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية؛ وخدمات الترجمة الشفوية باللغات الرسمية الست المقدمة لمؤتمر القمة في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، والترجمة التحريرية بجميع اللغات الرسمية الست للوثائق التي تصدر قبل الدورة وأثناء الدورة وبعد الدورة وللإعلان السـياسـي، مما يمثل إضـافة إلى عبء عمل الاجتماعات والوثائق في إدارة شـؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ وتوفير خدمات البث الشـبكي وغيرها من الخدمات التي تقدمها إدارة التواصـل العالمي، والأنشطة الترويجية المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والوطني من خلال شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام (المرجع نفسه، الفقرات 37 إلى 39).

الموارد غير المتصلة بالوظائف

26 - يرد بيان الموارد غير المتصـلة بالوظائف في الجدول 3 وفي الفقرات 38 إلى 43 من تقرير الأمين العام. وتتألف الموارد لعام 2025 بشكل أساسي مما يلي:

(أ) تكاليف الموظفين الأخرى: '1' بالنسـبة لإدارة الشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية، يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 400 306 دولار فيما يتعلق بالمســاعدة المؤقتة العامة لوظيفتين برتبة ف-3 لمدة 10 أشـهر لكل منهما في عام 2025. وأُبلغت اللجنة الاستشـارية، بناء على استفسـارها، بأن الإدارة هي المزود الرئيســـي فيما يتعلق بالإعداد لمؤتمر القمة وتنظيمه؛ '2' بالنســـبة لإدارة شـــؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، يلزم توفير موارد لاحتياجات قدرها 800 248 دولار في عام 2025، تشـــمل احتياجات غير متكررة قدرها 900 58 دولار للترجمة الشـــفوية لمؤتمر القمة و 900 189 دولار لترجمة 3 وثائق لما قبل الدورة و 5 وثائق أثناء الدورة ووثيقة واحدة لما بعد الدورة، بالإضافة إلى الإعلان السياسي؛

(ب) الخبراء: بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 000 70 دولار لاجتماعات أفرقة الخبراء بشأن قضايا مواضيعية، والمناسبات الرامية إلى تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر القمة، والمناسبات الخاصة أثناء انعقاد الاجتماعات؛

(ج) الخبراء الاستشاريون: بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 000 20 دولار لتوفير خبرات متخصصة رفيعة المستوى غير متوفرة داخليا. **وتسلم اللجنة الاستشارية بالحاجة إلى الخبرة المتخصصة في بعض الحالات المحددة، ولكنها تتوقع أن يتم الإبقاء على الاستعانة بالخبراء الاستشاريين عند الحد الأدنى، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الخبرات المتاحة بسهولة داخل المنظمة. ولذلك، توصي اللجنة بتخفيض قدره 20 في المائة (000 4 دولار) في الاحتياجات المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين؛**

(د) الخدمات التعاقدية: '1' بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 000 90 دولار من أجل التواصل والتوعية وتبادل المعارف وتنظيم حملة للدعوة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه قد اقتُرح مبلغ 000 60 دولار لتطوير أصول رقمية وبصرية ومبلغ 000 30 دولار للوسائط المتعددة وإنتاج المحتوى والتوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ '2' بالنسبة لإدارة التواصل العالمي، يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 800 3 دولار لخدمات البث الشبكي و 000 35 دولار لتطوير ونشر المواد الترويجية. وأُبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن المبلغ الأخير مخصص لإنشاء أصول رقمية للحملات الترويجية؛ وجمع وتوليد المحتوى وإنشاء مقاطع فيديو قصيرة لاستخدامها على كل من الموقع الشبكي ومنصات التواصل الاجتماعي؛ وتطوير مواد للعلامات التجارية والرسائل الرئيسية؛ وترجمة الأصول الرئيسية والموقع الشبكي ومجموعات المواد الصحفية. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي بذل الجهود لتجنب الازدواجية في الوظائف، ومن ثم، فإنها تلاحظ أن الأنشطة المقترحة لتطوير للأصول الرقمية والتوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي سيضطلع بها كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة التواصل العالمي. وعلاوة على ذلك، توصي اللجنة، آخذة في الاعتبار الخبرات والقدرات المتوفرة حاليا في الأمانة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بتخفيض قدره 20 في المائة (800 25 دولار) في الاحتياجات المقترحة تحت بند الخدمات التعاقدية عموما واستيعاب مبلغ 800 3 دولار لخدمات البث الشبكي لإدارة التواصل العالمي؛**

(هـ) سفر الموظفين: بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 000 50 دولار لتيسير المشاركات الإقليمية والوطنية للتوعية وتبادل المعارف والتواصل. **وتسلم اللجنة الاستشارية بأن طبيعة العمل المطلوب قد تتطلب السفر، ولكنها ترى أنه ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تزيد من استخدام الاجتماعات الافتراضية والمنصات الإلكترونية وأدوات التداول عن بُعد، وكذلك الاستفادة من مراكز الأمم المتحدة للإعلام ومكاتب المنسقين المقيمين في الأنشطة الإقليمية والوطنية. ولذلك، توصي اللجنة بتخفيض قدره 20 في المائة (000 10 دولار) في الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين؛**

(و) اللوازم والمواد: '1' بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 000 10 دولار لمواد الاتصالات، بما في ذلك اللوازم التي تحمل شعار مؤتمر القمة ومجلدات المعلومات وغير ذلك من المواد؛ '2' بالنسبة لإدارة التواصل العالمي، يلزم توفير موارد

غير متكررة لاحتياجات قدرها 000 20 دولار للأنشطة الترويجية التي تضطلع بها مراكز الأمم المتحدة للإعلام على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(ز) مصروفات التشغيل العامة: بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 000 30 دولار لدعم المناسبات والتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة.

قرار الجمعية العامة 322/78: مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

27 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 322/78، أن يسند أمر تعهد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد إلى كيان ذي صلة من الكيانات القائمة التابعة للأمم المتحدة، يضطلع بأعمال الأمانة الخاصة بالمؤشر، وفريق خبراء استشاري مستقل، يقوم بإعداد توصيات بشأن تحديثات تقنية لإدخالها في المستقبل على المؤشر، واللجنة الإحصائية، التي تتولى تقديم استعراضات تقنية للتحسينات التقنية المدخلة في المستقبل على المؤشر؛ وقررت أيضا أن تقدم أمانة مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد إلى الجمعية العامة، بدءا من دورتها الثمانين، تقريرا كل ثلاث سنوات عن التحسينات المدخلة في المستقبل على المؤشر؛ وقررت كذلك أن يتألف فريق الخبراء الاستشاري المستقل من 15 خبيرا مستقلا، وأن تواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمانة العامة العمل بصفة الأمانة المؤقتة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد إلى أن يعين الأمين العام الكيان القائم ذا الصلة التابع للأمم المتحدة للعمل بصفة أمانة المؤشر. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يكفل توفير الموارد الكافية لدعم العمل المضطلع به فيما يتعلق بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد (المرجع نفسه، الفقرة 2 (د)).

28 - وتبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد المتصلة بالقرار لعام 2025 والسنوات اللاحقة، والتي لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، ما مجموعه 400 209 دولار، تشمل 700 150 دولار في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، و 700 58 دولار في إطار الباب 10، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي احتياجات مطلوبة لتنفيذ الميزانية البرنامجية لعام 2025. وستدرَج الاحتياجات من الموارد اعتبارا من عام 2026 فصاعدا في الميزانيات البرنامجية المقترحة ذات الصلة في إطار الأبواب 2 و 9 و 10 و 28 و 29 جيم (المرجع نفسه، الفقرتان 59 و 60).

29 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الأنشطة الجديدة أو الموسعة التي يلزم الاضطلاع بها لتنفيذ طلبات الجمعية العامة تشمل ما يلي:

(أ) تقديم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم لتنفيذ القرار فيما يتعلق بإنشاء أمانة جديدة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، التي ستسترشد في عملها بفريق خبراء استشاري مستقل وتجتمع وتصدر تقريرا جديدا كل ثلاث سنوات، على أن تستعرض اللجنة الإحصائية التقرير قبل تقديمه إلى الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن إطار مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد موجزات قطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة، لا بد أيضًا من تنقيحها وتجربتها في الدول الأعضاء ذات السياقات التنموية المختلفة. وتشكل اجتماعات الفريق الاستشاري، وإصدار التقرير، ودعم اللجنة الإحصائية، والدعم التقني لتنقيح وتجريب الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة، كلها إضافة إلى عبء عمل الإدارة؛

(ب) ستتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفهما الأمانة المؤقتة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، مسؤولية مشتركة عن إجراء تقييم واستعراض لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة التي يمكن أن تستضيف أمانة المؤشر، وعن تقديم توصيات بشأن الكيان الأنسب، وكفالة الاستجابة للطلبات المقدمة من الحكومات والشركاء الإقليميين لتقديم الدعم التقني في مجال إدماج المؤشر في الاستراتيجيات الوطنية والمؤسسية؛

(ج) الدعم المقدم من إدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات لخدمات الترجمة الشفوية والوثائق؛ وتوفير إدارة التواصل العالمي لخدمات البث الشبكي لاجتماعات فريق الخبراء الاستشاري المستقل؛ ودعم تكنولوجيا المعلومات لاجتماعات الفريق الاستشاري المقدم من جانب مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع نفسه، الفقرات 48 إلى 52).

الموارد غير المتصلة بالوظائف

30 - يرد بيان الموارد غير المتصلة بالوظائف في الجدول 4 بالنسبة لعام 2025 والسنوات اللاحقة، وفي الفقرات 54 إلى 58 من تقرير الأمين العام. وتتألف الموارد مما يلي:

(أ) تكاليف الموظفين الأخرى: بالنسبة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، يلزم توفير مبلغ 500 79 دولار لتغطية تكاليف الترجمة الشفوية لاجتماعات فريق الخبراء الاستشاري المستقل في عام 2028 وكل ثلاث سنوات بعد ذلك؛ ومبلغ 800 30 دولار لتغطية تكاليف خدمات الوثائق للتقرير الذي يقدم كل ثلاث سنوات في عام 2026 وكل ثلاث سنوات بعد ذلك؛ ويلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 500 24 دولار لتغطية خدمات الوثائق للدليل الإلكتروني الذي يتضمن توجيهات لوضع الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة في عام 2029؛

(ب) الخبراء الاستشاريون: '1' يلزم توفير موارد غير متكررة قدرها 000 44 دولار لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية معاً لعام 2025، على أن يخصص مبلغ 000 22 دولار لكل من الكيانين، لتغطية تكاليف خبير استشاري مستقل رفيع المستوى من ذوي الخبرة في مجال التقييمات المؤسسية لإجراء تقييم واستعراض لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة؛ '2' يلزم توفير موارد غير متكررة قدرها 400 73 دولار للإدارة والمكتب معاً لعام 2025، على أن يخصص مبلغ 700 36 دولار لكل من الكيانين، لتغطية تكاليف خبير استشاري للاستجابة للطلبات المقدمة من الحكومات والشركاء الإقليميين من أجل تقديم الدعم التقني في مجال إدماج مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد في الاستراتيجيات الوطنية والمؤسسية؛ '3' يلزم توفير موارد غير متكررة قدرها 400 56 دولار للإدارة لعام 2026 لتغطية تكاليف خبير استشاري لدعم تطوير وتنقيح دليل الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة؛ '4' يلزم توفير موارد غير متكررة قدرها 600 314 دولار للإدارة لعام 2027 للاستشارات، تشمل ما يلي: 000 93 دولار لمستشار رفيع المستوى من ذوي الخبرة في مجال مؤشرات التنمية وتكوين الأرقام القياسية المركبة؛ و 600 37 دولار لخبير استشاري لدعم فريق الخبراء الاستشاري المستقل؛ و 000 120 دولار لتغطية تكاليف خبير استشاري دولي لقيادة الاختبار التجريبي للموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة في أربعة بلدان نامية؛ و 000 64 دولار لتغطية تكاليف 4 خبراء استشاريين وطنيين لإجراء اختبارات تجريبية للموجزات القطرية

لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة في أربعة بلدان نامية. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه يُقترح تقسيم الموارد بالتساوي بين الإدارة والمكتب بالنظر إلى أن الأمانة المقبلة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد لم يتحدد بعد إنشاؤها؛ وسيتم التعاون مع الخبراء الاستشاريين والإشراف عليهم بشكل مشترك من جانب الإدارة والمكتب عن طريق اتباع نهج منسق، وسيتم استعراض المخرجات بشكل مشترك من جانب الكيانين معا؛

(ج) الخبراء: سيلزم توفير مبلغ 000 92 دولار لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتغطية تكاليف السفر الشخصي لفريق الخبراء الاستشاري المستقل لحضور الاجتماعات التي تعقد كل ثلاث سنوات، في عام 2025 ثم كل ثلاث سنوات بعد ذلك؛

(د) سفر الموظفين: سيلزم توفير موارد غير متكررة قدرها 800 42 دولار لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2027 لتغطية تكاليف سفر الموظفين لإجراء اختبارات تجريبية للموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة في أربعة بلدان نامية؛

(هـ) الخدمات التعاقدية: ’1‘ سيلزم مبلغ 000 6 دولار لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل تصميم وتخطيط الدليل الإلكتروني الذي يتضمن توجيهات لوضع الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة في عامي 2027 و 2028؛ ’2‘ سيلزم مبلغ 000 3 دولار لإدارة التواصل العالمي من أجل خدمات البث الشبكي لاجتماعات فريق الخبراء الاستشاري المستقل في عام 2028 وكل ثلاث سنوات بعد ذلك؛ ’3‘ سيلزم مبلغ 500 14 دولار لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم دعم تكنولوجيا المعلومات لاجتماعات الفريق الاستشاري في عام 2028 وكل ثلاث سنوات بعد ذلك.

31 - وزُوّدت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بمعلومات بشأن إنشاء الأمانة المؤقتة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ومهامها؛ والدور الذي تضطلع به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في تحسيس وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة بشأن المؤشر، بما في ذلك فيما يتعلق باستخدامه وتنفيذه؛ والدور الذي تضطلع به الإدارة في توفير التوجيه لأمانة المؤشر وتقديم الدعم لتنفيذ المؤشر.

قرار الجمعية العامة 330/78: تعدد اللغات

32 - طلبت الجمعية العامة في قرارها 330/78 إلى الأمين العام أن يكفل إدراج التحديثات الإضافية لدليل المشتريات في جميع النسخ باللغات الرسمية الست في إطار زمني مناسب؛ وأقرت بضرورة تعزيز قدرات مكتب منسق شؤون تعدد اللغات في مجال الموارد البشرية من أجل تيسير تنفيذ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي بشأن تعدد اللغات تنفيذا ناجحا على نطاق الأمانة العامة في الوقت المناسب، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا في هذا الصدد (المرجع نفسه، الفقرة 2 (هـ)).

33 - وتبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد لعام 2025 المتعلقة بالقرار، والتي لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، ما مجموعه 000 60 دولار وتتألف من احتياجات غير متكررة في إطار الموارد غير المتصلة بالوظائف، وهي الخدمات التعاقدية في إطار الباب 29 باء، إدارة الدعم العملياتي، لتعكس المزيد من التحديثات لدليل المشتريات بجميع اللغات الرسمية الست في عام 2025 (المرجع نفسه، الفقرات 63 إلى 65 والجدول 5). وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن دليل

المشتريات متاح حاليا بجميع اللغات الرسمية الست؛ وأن عددا من فروع الدليل قد تم تحديثها في وقت سابق من عام 2024 في النسخة الإنكليزية، في انتظار ترجمتها إلى اللغات الأخرى؛ وأن الاستعراض الشامل للدليل لا يزال جاريا، على أن يكتمل في عام 2025، مما يتطلب ترجمة أجزاء الدليل التي تحتاج إلى ترجمة؛ وأن الموارد المخصصة لعام 2026 فصاعدًا لتحديث الدليل سيتم إدراجها في الميزانية البرنامجية المقترحة في إطار الباب 29 باء.

مقرر الجمعية العامة 558/78: تعزيز العمل فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر

34 - قررت الجمعية العامة، في مقررها 558/78، أن تطلب إلى الأمين العام إعداد تقرير، بما في ذلك بتوجيه دعوةٍ إلى الدول الأعضاء لتقديم المساهمات فيه، يوفر معلومات عن التحديات المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر وعن السبل والنُهج الكفيلة بالتصدي لمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر، ويقدَّم إلى الجمعية العامة قرب اختتام دورتها التاسعة والسبعين أو في وقت مبكر من دورتها الثمانين؛ وقررت أن تطلب إلى رئيس الجمعية العامة تنظيم اجتماعٍ عام رفيع المستوى للجمعية مدته يوم واحد، يُعقد في موعد أقصاه آخر يوم من أيام المناقشة العامة للجمعية في دورتها الحادية والثمانين، لمواصلة النظر في مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر ويسفر، دون أن يشكّل ذلك سابقةً للاجتماعات المماثلة، عن إعلانٍ موجز وعملي المنحى يجري التفاوض بشأنه على الصعيد الحكومي الدولي ويُتفق عليه بتوافق الآراء (المرجع نفسه، الفقرة 2 (و)).

35 - وتبلغ الاحتياجات المقدرة من الموارد لعام 2025 المتعلقة بمقرر الجمعية العامة 558/78، التي لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، ما مجموعه 200 43 دولار في إطار الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات. ويلزم مبلغ إضافي قدره 200 5 دولار في عام 2025 في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وستدرَج الاحتياجات من الموارد لعام 2026 في الميزانيات البرنامجية المقترحة ذات الصلة في إطار البابين 2 و 29 جيم، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع نفسه، الفقرات 75 إلى 77).

36 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الأنشطة الجديدة أو الموسعة التي يلزم الاضطلاع بها لتنفيذ طلبات الجمعية العامة تتعلق بعبء العمل في كل من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المرجع نفسه، الفقرات 69 إلى 71).

الموارد غير المتصلة بالوظائف

37 - يرد بيان الموارد غير المتصلة بالوظائف في الجدول 6 بالنسبة لعامي 2025 و 2026، وفي الفقرتين 73 و 74 من تقرير الأمين العام، كما يلي:

(أ) تكاليف الموظفين الأخرى: بالنسبة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، يلزم توفير موارد غير متكررة للاحتياجات التالية: '1' مبلغ 200 43 دولار لتغطية خدمات الوثائق لوثيقة واحدة تصدر بعد الدورة في عام 2025؛ '2' مبلغ 200 11 دولار لتغطية تكاليف الترجمة الشفوية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد لمدة يوم واحد في عام 2026؛ '3' مبلغ 500 24 دولار لتغطية تكاليف خدمات الوثائق لأغراض الإعلان الموجز والعملي المنحى والمتفاوض عليه على الصعيد الحكومي الدولي في عام 2026؛

(ب) الخدمات التعاقدية: بالنسبة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستنشأ احتياجات غير متكررة قدرها 200 3 دولار في عام 2026 لدعم تكنولوجيا المعلومات للاجتماع الرفيع المستوى.

38 - **وتوصي اللجنة الاستشارية باستيعاب جميع الاحتياجات الإضافية من الموارد في إطار الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، والباب 29 جيم، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من الموارد الموجودة، آخذة في الاعتبار الطابع المتضمن لمتطلبات الاجتماعات والوثائق، وكذلك توافر أدوات التشغيل الآلي لتجهيز الوثائق وترجمتها والخبرة والقدرات المتاحة حاليا في الأمانة العامة على منصات تكنولوجيا المعلومات.**

مقرر الجمعية العامة 560/78: اتفاق مُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام

39 - طلبت الجمعية العامة، في مقررها 560/78، إلى الأمين العام أن يدعو إلى عقد الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية لبدء نفاذ الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام ولعقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاق في الفترة من 14 إلى 25 نيسان/أبريل ومن 18 إلى 29 آب/أغسطس 2025، على التوالي، وأن يعقد دورة واحدة على الأقل مدتها 10 أيام عمل في عام 2026، مع توفير كامل خدمات المؤتمرات طوال مدة انعقاد الدورات الموضوعية؛ وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 من أجل تعزيز قدرة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة على مواصلة تزويد اللجنة التحضيرية، بما في ذلك أي أعمال قد يعقدها الرئيسان المشاركان فيما بين الدورات، بالمساعدة اللازمة لأداء عملها، بما في ذلك خدمات الاجتماعات والأمانة وتوفير المعلومات الأساسية اللازمة والوثائق ذات الصلة (المرجع نفسه، الفقرة 2 (ز)).

40 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الاحتياجات لعام 2025 قد أُدرجت جزئياً في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025. ولذلك، سيلزم تخصيص موارد إضافية قدرها 600 934 1 دولار للميزانية البرنامجية لعام 2025، بما في ذلك 900 375 1 دولار في إطار الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، و 600 170 دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، و 800 108 دولار في إطار الباب 28، التواصل العالمي، و 400 21 دولار في إطار الباب 29 باء، إدارة الدعم العملياتي، و 300 196 دولار في إطار الباب 29 جيم، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و 600 61 دولار في إطار الباب 34، السلامة والأمن. ويلزم مبلغ إضافي قدره 600 175 دولار في عام 2025 في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (المرجع نفسه، الفقرتان 96 و 97).

41 - وترد الأنشطة الجديدة أو الموسعة التي يتعين الاضطلاع بها لتنفيذ طلبات الجمعية العامة في الفقرات 80 إلى 87 من تقرير الأمين العام، ويرد موجز لها أدناه:

(أ) بالنسبة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، يتطلب تنفيذ الولاية توفير الترجمة الشفوية بجميع اللغات الرسمية الست للدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية في عام 2025، وهما تمتدان على فترة 9 أيام للدورة الأولى، التي تشمل عقد 36 جلسة، و 10 أيام للدورة الثانية، التي تشمل عقد 40 جلسة. ومن المتوخى أيضًا عقد دورة واحدة للجنة التحضيرية في عام 2026 تتألف من 10 أيام وتشمل

عقد 40 جلسة. وتشكل هذه المتطلبات إضافة إلى عبء عمل الاجتماعات في الإدارة في عامي 2025 و 2026. وفيما يتعلق بخدمات الوثائق، يُتوخى تجهيز 23 وثيقة لما قبل الدورة و 4 وثائق أثناء الدورة ووثيقتين بعد الدورة في عام 2025، بالإضافة إلى 14 وثيقة قبل الدورة ووثيقتين أثناء الدورة ووثيقة واحدة بعد الدورة، بجميع اللغات الرسمية الست في عام 2026. وتشكل هذه المتطلبات إضافة إلى عبء العمل المتعلق بالوثائق الذي ستتحمله الإدارة في عامي 2025 و 2026؛

(ب) بالنسبة لمكتب الشؤون القانونية، يتطلب تنفيذ الولاية أداء مهام إضافية، بما في ذلك تقديم الخدمات الإدارية لعقد اللجنة التحضيرية؛ وتقديم الخدمات الموضوعية لاجتماعات اللجنة التحضيرية واللجان الأخرى؛ وتقديم الدعم الإداري والموضوعي للأعمال المنجزة بين الدورات؛ وإعداد الوثائق؛ وتعيين الخبراء الاستشاريين؛ وتوفير الدعم للرئيسين المشاركين ومكتب اللجنة التحضيرية؛ وتوفير المساعدة للوفود؛ وتعهد الصفحة الإلكترونية للجنة التحضيرية على الموقع الإلكتروني للاتفاق بجميع اللغات الرسمية؛ وإدارة الصندوق الاستئماني المنشأ بموجب القرار 292/69 والموسع بموجب القرار 272/78. وسيُطلب من المكتب أيضا الاضطلاع بأنشطة جديدة أو موسعة في إطار برنامج عمله العام لتعزيز فهم أفضل للاتفاق والتحضير لبدء نفاذ الاتفاق؛

(ج) بالنسبة إلى الإدارات والمكاتب التالية، يتطلب تنفيذ الولاية موارد لتغطية الاحتياجات الإضافية لما يلي: خدمات البث الشبكي وتغطية الاجتماعات والعمل الإضافي لدورتي اللجنة التحضيرية في عام 2025 ودورة واحدة في عام 2026، بالنسبة لإدارة التواصل العالمي؛ وتعهد أماكن العمل والعمل الإضافي للموظفين خلال الاجتماعات المقررة خارج ساعات العمل العادية لدورتي اللجنة في عام 2025 ودورة واحدة في عام 2026، بالنسبة لإدارة الدعم العملياتي؛ والخدمات المقدمة على النحو المفصل في الفقرة 86 من جانب مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدورتي اللجنة في عام 2025 ودورة واحدة في عام 2026، بالإضافة إلى الأعمال المنجزة فيما بين الدورات في كلا العامين؛ وتكاليف العمل الإضافي لموظفي الأمن لدورتي اللجنة في عام 2025 ودورة واحدة في عام 2026، بالنسبة لإدارة شؤون السلامة والأمن.

الموارد المتصلة بالوظائف

42 - تتألف الموارد المتعلقة بالوظائف من الإنشاء المقترح لوظيفة واحدة لموظف قانوني (ف-3) في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، مع الاضطلاع بالمسؤوليات على النحو المبين في الفقرة 89 من تقرير الأمين العام. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن الاحتياجات من الوظائف وما يتصل بها من التكاليف غير المتصلة بالوظائف في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، ستكون مطلوبة إلى أن تبدأ الأمانة التي ستنشأ بموجب المادة 50 من الاتفاق مهامها وستدرج في الباب ذي الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة ذات الصلة (المرجع نفسه، الفقرة 98).

43 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه من المتوقع أن تستمر المهام إلى أجل غير مسمى في انتظار شروع الأمانة التي ستُنشَأ بموجب المادة 50 من الاتفاق في تولي مهامها. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن ذلك سيتوقف على القرارات التي سيتخذها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الأول الذي سيعقد في غضون سنة واحدة من بدء نفاذ الاتفاقية، وأن بدء نفاذ الاتفاقية ليس وشيكاً بعد. وأُبلغت اللجنة كذلك بملاك موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار (1 مد-2، و 1 مد-1، و 1 ف-5، و 1 ف-4، و 3 ف-3، و 1 ف-2، و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و 1 من فئة الخدمات العامة

(الرتب الأخرى))، وبأن موظفي الشعبة قد كُلفوا بتقديم خدمات الأمانة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وذلك منذ إنشائه في عام 2017، بالإضافة إلى مسؤولياتهم الأخرى.

44 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن عددا محدودا من المهام الناجمة عن الاحتياجات الواردة في المقرر 560/78 يمكن لبعض الموظفين الذين كانوا مكلفين سابقا بخدمة المؤتمر الحكومي الدولي الاضطلاع بها، وهو ما أخذ في الاعتبار عند تحديد مقترحات الموارد لعام 2025، وأن عبء العمل الذي ينطوي عليه تقديم الخدمات لمؤتمر حكومي دولي لغرض وضع معاهدة لا يتطابق وعبء العمل الناجم عن الاحتياجات الواردة في المقرر 560/78. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة أنه، بالإضافة إلى الوظائف العشر المشار إليها أعلاه داخل الشعبة، تمت الموافقة على الوظائف الخمس التالية ذات الصلة بالاتفاق وأن شاغليها بدأوا الخدمة في 1 كانون الثاني/يناير 2024: 1 موظف قانوني (ف-4)، و 1 موظف إدارة برامج (ف-4)، و 1 موظف معاون لإدارة البرامج (ف-2)، و 2 من فئة الخدمات العامة (1 من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و 1 من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)). وأُبلغت اللجنة بأنه لا يمكن تخصيص جميع الوظائف الخمس لتقديم الدعم التقني والقانوني للجنة التحضيرية، وهو ما يتطلب خبرة قانونية. **وتوصي اللجنة الاستشارية بإنشاء وظيفة مؤقتة لموظف قانوني (ف-3) في هذه المرحلة، آخذة في الاعتبار أن بدء نفاذ الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام ليس وشيكا بعد، وكذلك المهام التي سيضطلع بها الموظف القانوني (ف-3)، والموارد الحالية من الموظفين المتاحة لخدمة الاتفاق في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.**

الموارد غير المتصلة بالوظائف

45 - يرد بيان الموارد غير المتصلة بالوظائف في الجدول 7 بالنسبة لعامي 2025 و 2026 والسنوات اللاحقة، وفي الفقرات 90 إلى 95 من تقرير الأمين العام. وتتمثل الاحتياجات الرئيسية فيما يلي:

(أ) تكاليف الموظفين الأخرى: '1' بالنسبة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، يلزم توفير موارد لاحتياجات قدرها 900 375 1 دولار في عام 2025 لتغطية خدمات الترجمة الشفوية (200 604 دولار) وخدمات الوثائق (500 645 دولار)، بما في ذلك العمل الإضافي (200 126 دولار)؛ '2' بالنسبة لإدارة التواصل العالمي، يلزم توفير موارد لاحتياجات قدرها 300 89 دولار في عام 2025 لتغطية تكاليف الاجتماعات، بما في ذلك العمل الإضافي؛ '3' بالنسبة لإدارة الدعم العملياتي، يلزم توفير موارد لاحتياجات قدرها 000 15 دولار في عام 2025 لتغطية العمل الإضافي للموظفين؛ '4' بالنسبة لإدارة شؤون السلامة والأمن، يلزم توفير موارد لاحتياجات قدرها 600 61 دولار لتغطية العمل الإضافي لموظفي الأمن. **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن المبلغ المقترح له ما يبرره تماما وتوصي بتخفيض الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الاجتماعات لقسم التواصل العالمي بنسبة 20 في المائة (900 17 دولار)؛**

(ب) الخبراء الاستشاريون: بالنسبة لمكتب الشؤون القانونية، ستلزم موارد قدرها 000 60 دولار في عام 2025 لتوفير الخبرة التقنية في إعداد المعلومات الأساسية للجنة التحضيرية. وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه بالنسبة لعام 2024 تمت الموافقة على مبلغ 600 346 دولار لتغطية

تكاليف الخبراء الاستشاريين المطلوبين لدعم الاتفاقية، وأنه حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024، رُصد مبلغ 400 125 دولار للاستشارات الجارية. **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن المبلغ المقترح له ما يبرره تماما وتتوقع أن يتم استخدام الخبرة المتاحة بسهولة داخليا. وتوصي اللجنة بتخفيض قدره 30 في المائة (000 18 دولار) في الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين؛**

(ج) الخدمات التعاقدية: '1' بالنسبة لإدارة التواصل العالمي، يلزم توفير موارد لاحتياجات قدرها 200 42 دولار في عام 2025 لتوفير خدمات البث الشبكي، مع وجود مبلغ 700 22 دولار مدرج بالفعل في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025؛ '2' بالنسبة لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يلزم توفير موارد غير متكررة لاحتياجات قدرها 300 241 دولار في عام 2025 لتقديم الخدمات التقنية وخدمات المؤتمرات، مع وجود مبلغ 000 45 دولار مدرج بالفعل في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025. **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن المبلغ المقترح له ما يبرره تماما، وتوصي باستيعاب الاحتياجات الإضافية من الموارد البالغة 500 19 دولار المتعلقة بإدارة التواصل العالمي فيما يتصل بخدمات البث الشبكي من الموارد الموجودة؛**

(د) مصروفات التشغيل العامة: بالنسبة لإدارة الدعم العملياتي، يلزم توفير موارد لاحتياجات قدرها 400 6 دولار في عام 2025 لصيانة المباني.

46 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه سيتم تحديد الاحتياجات لعام 2026 والسنوات اللاحقة على أساس العمل الأولي الذي ستضطلع به اللجنة التحضيرية، التي ستعقد دورتها الأولى في نيسان/أبريل 2025 وفقاً لمقرر الجمعية العامة 560/78. وسيقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة أي احتياجات ذات صلة من الموارد قد تنشأ عن دورات اللجنة التحضيرية وفقا للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة (المرجع نفسه، الفقرة 99). **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الأمانة العامة ستعزز جهودها الرامية إلى الحصول على تمويل من خارج الميزانية وتوسيع قاعدة مانحيها لتحقيق مستويات كافية ويمكن التنبؤ بها ومستدامة من التمويل غير المخصص من أجل دعم الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وتأمل اللجنة أن يتضمن مشروع الميزانية البرنامجية المقبلة معلومات مستكملة عن هذه الجهود.**

رابعا - خاتمة

47 - يرد في الفرع الرابع من التقرير الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما. **وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات 13 و 14 و 16 و 21 و 22 (أ) '1' و '2' و 22 (ب) و 26 (ج) إلى (هـ) و 38 و 44 و 45 (أ) إلى (ج) أعلاه، بما يلي:**

(أ) **الموافقة على اقتراح الأمين العام الداعي إلى رصد اعتماد إضافي بمبلغ 900 832 3 دولار، قد تقيَّد على حساب صندوق الطوارئ لعام 2025، ويشمل:**

'1' **مبلغ 200 649 1 دولار في إطار الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات؛**

‘2’ **مبلغ 800 131 دولار في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، البعثات السياسية الخاصة، المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون والمستشارون والممثلون الخاصون والشخصيون للأمين العام؛**

‘3’ **مبلغ 600 152 دولار في إطار الباب 8، الشؤون القانونية؛**

‘4’ **مبلغ 700 082 1 دولار في إطار الباب 9، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛**

‘5’ **مبلغ 200 242 دولار في إطار الباب 10، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛**

‘6’ **مبلغ 100 235 دولار في إطار الباب 28، التواصل العالمي؛**

‘7’ **مبلغ 400 81 دولار في إطار الباب 29 باء، إدارة الدعم العملياتي؛**

‘8’ **مبلغ 300 196 دولار في إطار الباب 29 جيم، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛**

‘9’ **مبلغ 600 61 دولار في إطار الباب 34، السلامة والأمن؛**

(ب) **الموافقة على إنشاء وظيفة مؤقتة واحدة جديدة برتبة ف-3 في إطار الباب 3، الشؤون السياسية، البعثات السياسية الخاصة، المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون والمستشارون والممثلون الخاصون والشخصيون للأمين العام، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2025، لدعم الأنشطة التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة في قرارها 282/78؛ ووظيفة مؤقتة واحدة جديدة برتبة ف-3 في إطار الباب 8، الشؤون القانونية، لدعم الأنشطة التي صدر بها تكليف من الجمعية العامة في مقررها 560/78.**